جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير

Universityof Mohamed Khider Biskra
Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر
الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة
28–29 جانفي 2020

اثر اقتصاد المعرفة على جودة التعليم العالي

شنافي نوال
جامعة محمد خيضر بسكرة
الإيميل: chenafi.naoual@gmail.com

الملخص

يشهد العالم حديثا تطورا متسارعا ومتزايدا نحو اكتساب أحدث آليات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والانتقال من الصناعات المادية إلى الصناعة الفكرية و تعاظم دور المعرفة والابتكار في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز تنافسية الدول واستدامتها في عالم موسوم بدرجة عالية من العولمة واندماج الأسواق،أعطى أهمية أكبر لتكثيف الاستثمار في المعرفة عالية الجودة وبناء اقتصاد المعرفة الذي يعمل على تسريع مستويات التنمية المعرفية.

ومما لاشك فيه أن التعليم العالي هو السبيل للارتقاء بالمجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية بقدرته على توفير الكفاءات والمهارات المناسبة في ظل اقتصاد تتزايد فيه الثروة نتيجة إنتاج واستخدام وتوزيع المعرفة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة،المعارف،جودة التعليم العالي.

Abstract

The world is witnessing a rapid and increasing development towards acquiring the latest information and communication technology (ICT) mechanisms, moving from the physical industries to the intellectual industry, and the increasing role of knowledge and innovation in supporting economic growth and enhancing the competitiveness and sustainability of countries in a world marked by a high degree of globalization and market integration. High-quality knowledge-building economy that accelerates levels of cognitive development.

There is no doubt that higher education is the way to improve society and achieve economic development by its ability to provide appropriate competencies and skills in an economy where wealth is increasing as a result of the production, use and distribution of knowledge.

Keywords: knowledge economy, knowledge, quality of higher education.

1. المقدمة :

يمثل اقتصاد المعرفة ظاهرة تاريخية تتلخص بتصاعد تأثير الأصول غير الملموسة في عملية إنتاج القيمة المضافة، وفي تكوين القيمة الاقتصادية للمنظمات وللمجتمعات وقد تزايدت هذه الظاهرة تأثيرا كلما اتجهت المنظمات والاقتصاد نحو الاعتماد على المعرفة، حتى أضحت المعرفة المصدر الأساس للميزة التنافسية.فالسرعة المتزايدة في خلق ونشر المعرفة أدى إلى الانتشار السريع للتكنولوجيا الحديثة مما أدت إلى ازدياد حدة التنافس على المستوى العالمي،وأصبحت المعرفة تخلق قيمة مضافة ونمو اكبر يؤدي بالنهاية بالتحول نحو الاقتصاد المعرفي.هذا الأخير الذي أصبح الاستثمار فيه مركزا على الموجودات المعرفية بدلا من الموجودات المادية، وتعاظم فيه دور الصناعات المعرفية وباتت فيه الميزة التنافسية للمنظمات تكمن في الإبداع والابتكار والذكاء والمقدرات والخبرة والمهارة والتحسين والتجديد.

يعد التعليم العالي من أهم ميادين الحياة التي تستأثر الجودة فيها باهتمام قطاعات المجتمع كافة، وذلك بسبب العلاقة المباشرة بين جودة التعليم العالي والنمو المجتمعي بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة.

ومع تزايد أهمية الاقتصاد المعرفي من خلال الدور الواضح الذي تؤديه المعرفة في تحديد طبيعة الاقتصاد، ونشاطاته، وفي تحديد الوسائل والأساليب والتقنيات المستخدمة في هذه النشاطات، سعت مؤسسات التعليم العالي إلى الارتقاء والتطوير والتحسين المستمر في أدائها لضمان جودة المخرجات الأكاديمية والبحث العلمي.وبالتوجه نحو اقتصاد المعرفة والاعتماد عليه كركيزة أساسية في بناء ونشر المعرفة والإبداع والتميز في مؤسسات التعليم العالي.

1.1إشكالية الدراسة:

يعد اقتصاد المعرفة أداة محورية في قياس مدى قدرة الدول على حيازة أسباب التقدم والرقي .وأضحى يثير مجموعة من التساؤلات التي أفرزتها ثورة المعرفة والتقدم التكنولوجي التي طالت كافة مجالات الحياة ومدى بروز هذا المفهوم الذي يحمل في طياته العديد من المؤشرات التي تؤثر في رفع قيمته الإجمالية للمؤسسات بما فيها مؤسسات التعليم العالي هاته الأخيرة التي لها الفضل في ابتكار أرقى التكنولوجيات وتخريج أعلى الكفاءات.

ولقد جاءت هاته الورقة البحثية لتحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

-ما المقصود باقتصاد المعرفة وماهية خصائصه؟

-ماهي أهم الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة ومؤشراته؟

- ما المقصود بالجودة في إطار التعليم العالي؟

-فيما يكمن أثر اقتصاد المعرفة على جودة التعليم العالي؟

2.1أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح جملة من النقاط منها:

-التعرف على مفهوم اقتصاد المعرفة.

- التعرف على مكونات اقتصاد المعرفة والمؤشرات المستخدمة في قياسه.

-التعرف على جودة التعليم العالي وأهم المعايير المعتمدة فيها.

2. اقتصاد المعرفة:

ظهر مصطلح" الاقتصاد الجديد "أو" اقتصاد المعرفة "لأول مرة في الخمسينيات عندما بدأ الباحثون يلاحظون التطور التصاعدي لقطاعات جديدة في الدول المتقدمة على حساب قطاعي الزراعة والصناعة .هذه القطاعات الجديدة وصفت حينها بالنواة لاقتصاد جديد أو كما أطلق عليها في ذلك الوقت بمصطلح" مرحلة ما بعد الصناعة." وظهرت أول دراسة للاقتصاد الجديد في الستينيات من القرن الماضي على يد الاقتصادي" فيرتز ماكلوب"، الذي أشار فيها إلى أن الاقتصاد الجديد يتمثل في اقتصاد الخدمات .ففي ذلك الوقت كانت الدراسات متجهة نحو دراسة وتحليل المخرجات المادية للإنتاج، وهو ما دفع ماكلوب لدراسة المنتجات المعرفية وتطوير تحليله لمفهوم" اقتصاد المعرفة "

وفي عام 1977 قدم كل من" مارك يوري بورات"، و"مايكل روبين "إسهاما نظريا متكاملا عن الاقتصاد الجديد حاولا من خلاله قياس وتقدير حجم الاقتصاد الجديد ووصفاه عبر أبحاثهما" باقتصاد المعلومات "وخلصا إلى التحديد الدقيق لطبيعة القطاعات الاقتصادية المتضمنة في إطار الاقتصاد الجديد والفرق بينها وبين القطاعات التقليدية الأخرى (Porat, Marc U and Rubin, Michael,1977) لتتوالى بعدها إسهامات الباحثين واهتمامات المفكرين حول مدلول اقتصاد المعرفة.

1.2 مفهوم اقتصاد المعرفة:

نشأ مفهوم الاقتصاد المرتكز على المعرفة مع إدراك الدور النامي لإنتاج وتوزيع واستخدام المعارف في سير أعمال المنظمات والاقتصاديات.وقد أطلقت تسميات عديدة على اقتصاد المعرفة مثل :اقتصاد المعلومات والاقتصاد المبني على المعرفة والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الإلكتروني، والاقتصاد الشبكي، أو اقتصاد الإنترنت، واقتصاد ما بعد الصناعي والاقتصاد الرمزي، وغالبيتها تسميات تشير بصورة أو بأخرى إلى اقتصاد المعرفة.

اقتصاد المعرفة تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة (لما شهده من تغيرات عميقة وتحديات جديدة من جهة و من جهة أخرى يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سيرورة الاقتصاديات من حيث النمو و تنظيم النشاطات الاقتصادية.(Dominique Foray, 2000,p32).

يقصد باقتصاد المعرفة الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة(الإنشاء والتحسيس ،التقاسم ،التعلم ، التطبيق و الاستخدام للمعرفة بأشكالها في القطاعات المختلفة).بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة (نجم عبود نجم ، 2008، ص187).

كما يمكن تعريفه على انه " ذلك الاقتصاد الذي ينتج عن تقدم المعلومات بعد العصر الصناعي . وهو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطوير الاقتصاد و تقدم المجتمع. بمعنى أخر هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة" (ربحي مصطفى عليان،2007، ص278)

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اقتصاد المعرفة على أنه "الاقتصاد القائم على المعرفة المتميزة والمستندة على إنتاج واستخدام وتوزيع المعارف والمعلومات والاستثمارات ذات التقنية العالية والصناعات ذات التقنية الحديثة وتحقيق مكاسب في الإنتاجية المرتبطة بها"(OECD,1996,p102).

وعرف M.Parken اقتصاد المعرفة بأنه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة و حوافز الأفراد لاكتشاف ،تعلم المعرفة والحصول على ما يعرفه الآخرون(نجم عبود نجم ، مرجع سابق ، ص186).

أماManuel Zacklad , Michel Grundstein فعرفاه على أنه " اقتصاد جديد يظهر يتميز بتبادل المعرفة و إنتاج المعارف، هو اقتصاد اللاماديات .في هذا الاقتصاد رأس المال تحول تدريجا إلى رأس مال معرفي"(Manuel Zacklad,2001,p 15)

دائما وفي نفس السياق عرف اقتصاد المعرفة على أنه "الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، واستخدامها، وتوظيفها، وإبداعها وابتكاراها ، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من اجل الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية المتطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال المعرفي،لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي"

اقتصاد المعرفة هو اقتصاد تكون فيه المعارف والمهارات هي قطب العملية الإنتاجية ويأخذ في الحسبان كالتعليم والصحة والدخل الفردي وعلى غرار التنمية الإنسانية المعمول به في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعرف على انه" القدرة والقابلية على خلق وإبداع أفكار جديدة، طرق تفكير جديدة عمليات ومنتجات جديدة وتحويل ذلك إلى قيمة اقتصادية وثروة (Graham Stoft, 2002,P03)

إذن فاقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي متطور قائم على استخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت والحاسوب في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي, وخاصة في التجارة الالكترونية مما جعل العلم بمثابة قرية واحدة ، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وللقيام بكل الأدوار سالفة الذكر، يتطلب اقتصاد المعرفة موارد بشرية مؤهلة تتصف بمزايا رئيسية أهمها (ربحي مصطفى عليان ،مرجع سابق ، ص 380):

-مستوى عال من التعليم و التدريب.

-درجة عالية من التمكين.

-الحرص على النمو المهني والتعلم الذاتي المستمر.

-القدرة على التواصل والإبداع وحل المشكلات واتخاذ القرارات.

-المرونة والقدرة على التحول من مهنة إلى أخرى.

-القدرة على التعامل مع الحاسوب وتوظيف التقنية بنجاح.

2.2 أهمية اقتصاد المعرفة:

إن المعرفة العلمية والمعرفة العملية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، تعد الأساس المهم لتوليد الثروة، وزيادتها، وتراكمها، والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.وتكمن أهمية اقتصاد المعرفة في (فليح حسن خلف، 2008، ص ص 22-25.)

-إسهامه في تحسين الأداء، زيادة الإنتاجية، تخفيض تكلفة الإنتاج،وتحسين نوعيته من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة، وزيادة الدخل القومي ودخول الأفراد على حد سواء.

-إسهامه في توليد فرص عمل جديدة وبخاصة المجالات التي يتم فيها استخدام التكنولوجيا المتقدمة، وتلك التي تتطلب المهارات والمقدرات العلمية والعملية المتخصصة عالية المستوى، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة.

-إسهامه في إحداث التجديد والتحديث والتطور والنمو في الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه وبسرعة واضحة.

-إسهامه في توفير الأساس المهم للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وبخاصة في مجال المعرفة العلمية والعملية وفي

التكنولوجيا المستخدمة، بغرض تكوين رأس المال المعرفي يسهم بشكل مباشر في زيادة الإنتاجية المعرفية، وزيادة الصادرات من المنتجات المعرفية وبدرجة مهمة.

-في ظل اقتصاد المعرفة تكون غاية الاستثمار في المعرفة وفي التكنولوجيا المستخدمة هي تعزيز العلاقات مع الزبائن والموردين والمستخدمين، ومع حملة الأسهم، وهذه العلاقات تكون الأساس للنجاح الاقتصادي.

-إسهامه في تحويل توجيهات المنظمات المعاصرة من كثافة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات إلى مفهوم المنظمة

تدرك المنظمات أنها لكي تكون المنظمة المتعلمة منافسة يجب أن تستفيد مما تعرفه ومما تتعلمه.

-إسهامه في تحقيق قوة جديدة للعاملين، لكونهم أصبحوا يبحثون عن وسائل لإنتاج معرفتهم وتوليدها، وبالتالي تشجيعهم وحثهم على الإبداع والابتكار، وتطوير ذواتهم المبدعة، وإذكاء الرغبة في التفوق والتميز لديهم، وتنمية مقدراتهم على تحقيقهما وبشكل مستمر، والارتقاء بدافعيتهم الإنجازية والوصول بها إلى أعلى درجة ممكنة.

-اعتماد التعلم والتدريب المستمرين التي تضمن للعاملين تملك المهارات اللازمة للتعامل معهم، ومواكبة التطورات الحاصلة في ميادين المعرفة.

-تفعيله عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية لما لها من صدى كبير في التأثير على خطى التقدم في

مجالات المعرفة، والحث عن الطرق جديدة لسير العمليات الاقتصادية.

3.2 مميزات وخصائص اقتصاد المعرفة:

1.3.2مميزات اقتصاد المعرفة:

اقتصاد المعرفة هو اقتصاد ضد النماذج النمطية في الاقتصاد ولهذا فهو يمتاز بما يلي (ربحي مصطفى عليان ، مرجع سابق، ص385):

-يتمتع بمرونة و قدرة فائقة على التأقلم والتكيف مع المتغيرات والمستجدات.

-يملك القدرة الفائقة على التجديد والتطوير والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي أصبحت تتوق إلى الاندماج فيه.

-يملك اقتصاد المعرفة القدرة على الابتكار و إيجاد و توليد منتجات فكرية معرفية وغير معرفية.

-مجالات خلق القيمة المضافة في اقتصاد المعرفة متعددة ومتنوعة ومتجددة.

-لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة بل هو اقتصاد مفتوح ، ولذلك لا توجد فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل معه وفيه.

2.3.2خصائص اقتصاد المعرفة:

رغم تعدد خصائص اقتصاد المعرفة إلا أنها تشترك كلها حول كون المعرفة المصدر الأساسي والجوهري في خلق القيمة للمنظمة وتحسين تنافسيتها ،فالمنظمات المؤهلة للبقاء والتي تستطيع المحافظة على تنافسيتها هي تلك المنظمات التي لا تملك المعرفة فحسب وإنما المنظمات القادرة على إدراك ورسملة معارفها.

ولقد أورد R.Grant الخصائص الأساسية التالية لاقتصاد المعرفة(نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص ص192 -193.):

-العامل الرئيسي في الإنتاج هو المعرفة خلاف ما كان عليه في الفترات السابقة حيث كانت الأرض في الاقتصاد الزراعي ورأس المال في الاقتصاد الصناعي.

- يركز على اللاملموسات بدلا من الملموسات (المخرجات= هيمنة الخدمات على السلع ومن حيث المدخلات فان الأصول الرئيسية هي اللاملموسات كالأفكار والعلامات التجارية بدلا من الأرض والآلات.

- شبكي حيث أن التشبيك البيني وسع إمكانية التشارك ليس ضمن المنظمة بل وأيضا بين المنظمات وكان من نتائج ذلك تدهور دور التنظيمات الرسمية و هياكلها الهرمية.

- رقمي حيث أن رقمنة المعلومات له تأثير كبير على سعة نقل وخزن ومعالجة المعلومات.

-افتراضي فمع الرقمنة و شبكة الانترنت كان العمل الافتراضي حقيقة واقعة.

-التكنولوجيا الجديدة استخدام الانترنت أدى إلى ثورة في كل الأعمال تقريبا،حيث تضاءلت قيود الزمان والمكان.

-ظهور أسواق جديدة وهي الأسواق الالكترونية و التي تمتاز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وخاصة الأسعار.

إذن من هذه الخصائص نستنتج أن اقتصاد المعرفة هواقتصاد وفرة أكثر منه اقتصاد ندرة يقوم على إنتاج المعرفة واستخدام نتائجها وثمارها بما يحقق التقدم والرقي.

4.2مؤشرات اقتصاد المعرفة:

هناك العديد من المؤشرات التي تبرز جليا تعاظم الاقتصاد المعرفي وتساعد في إعطاء النموذج الأمثل الذي يساعد في خلق قيمة مضافة في مستويات التنمية الاقتصادية.ويمكن تصنيف هذه المؤشرات في ثلاثة فئات مختلفة هي(الاسكوا،2003ص ص 15-11):

أ- مؤشرات التعليم والتكنولوجيا: وتتمثل في البيانات المتعلقة بالأبحاث والإحصائيات وبراءات الاختراع والمنشورات العلمية وميزان المدفوعات التكنولوجي ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات وتتناول الإنفاق على البحث والتطوير ومصادر التمويل وعدد براءات الاختراع المسجلة وعدد المنشورات العلمية التي كلما زادت كلما عكست اهتمام الدولة بهذا الجانب كما أنها تكشف سعي الباحثين من اجل تطوير قدراتهم من جهة وتطوير الاقتصاد من جهة أخرى ويشمل ميزان المدفوعات التكنولوجي شراء وبيع تكنولوجيا غير المجسدة منه حقوق الملكية الفكرية والتراخيص والمساعدات الفنية.

ب-مؤشرات الموارد البشرية :إن هذه المؤشرات على قدر كبير من الأهمية وتتمثل في بيانات التعليم والتدريب إذ

نجد أن النهج المتبع في الدول المتقدمة من اجل التعليم المستمر وزيادة عدد الدورات التي يلتحق بها الموظف كي تجعله مؤهلا للعمل في ظل التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد ، وكذلك تقديرات مخزون رأس المال البشري من خلال تحديد نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وقياس مستوى تدريب السكان أو قياس مهارات الراشدين أو تحديد الفروقات التي تميز عائدات الراشدين ومن ثم تقدير القيمة التجارية لهذه الخصائص ويدخل في هذا الجانب أيضا النفقات العامة الإجمالية للتعليم التي تخصصها الدولة لتطوير عملية التدريس والتي تعطينا معدلات ارتياد مؤسسات التعليم وفقا لمستويات التعليم المدرسي و العالي.

ج-مؤشرات نشر التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات :وتتمثل في مدى التقدم في تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات في مجالات التجارة والحكومة والتعليم مثل :الهواتف ، والحواسيب ، وشبكات الانترنت .

3. الجودة في التعليم العالي:

1.3مفهوم الجودة في التعليم العالي:

يشكل تحديد مفهوم الجودة في مجال التعليم العالي تحديا كبيرا بذاته، إذ يصعب تحديد تعريف محدد له فهو يتعلق بكافة السمات والخواص التي تتعلق بالمجال التعليمي والتي تظهر مدى التفوق الإنجاز للنتائج المراد تحقيقها، وهي ترجمة احتياجات توقعات الطلاب إلي خصائص محددة تكون أساسا لتعميم الخدمة التعليمية وتقديمها للطلاب بما يوافق تطلعاتهم" (العاجز فؤاد ،نشوان جميل، ص 105).

تعرف الجودة في التعليم العالي على أنها" :مجموعة من الأنشطة والمهارات التي يقوم بها المسئولون لتسيير شؤون التعليم،التي تشمل التخطيط للجودة وتنفيذها وتقويمها وتحسينها في كافة مجالات العملية التّعليمية " بمعنى آخر هي "ترجمة احتياجات وتوقعات الطلبة

إلى خصائص محددة تكون أساسا لتعميم الخدمة التعليمية وتقديمها لهم بما يوافق تطلعاتهم" (ربيع ثرين ،عبد السلام زايدي،2004، ص80)

ويرى آخرون أن جودة التعليم العالي هي" التحسين المستمر لعمليات الإدارة التربوية أو المدرسية، وذلك بمراجعتها وتحليلها والبحث عن الوسائل والطرق لرفع مستوى الأداء والإنتاجية بالمؤسسة التعليمية، وتقليل الوقت اللازم لإنجاز العملية التعليمية، باستبعاد المهام عديمة الفائدة وغير الضرورية للطالب، مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة ورفع مستوى الجودة ." (الطراونة أخليف،2010، ص10).

إن جودة التعليم العالي تعني قدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، وسوقا العمل و المجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة، ويتطلب تحقيق جودة التعليم توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنى التحتية، من أجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع في ضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيئ الطالب لبلوغ المستوى الذي نسعى جميعا لبلوغه.

إذن فمفهوم جودة التعليم العالي يتناول من خلال الأهداف المرجوة منه والمتمثلة أساسا في التميز والتمايز عن الآخرين،عن طريق الملاءمة مع الغايات أو المدخلات مع الطموحات لتحقيق درجة الرضا ،سواء من حيث الطلبة الوافدين أو المتخرجين وحتى في علاقة مؤسسات التعليم العالي مع المؤسسات الأخرى خاصة المؤسسات الاقتصادية أو متطلبات السوق الداخلية والدولية، لأن عملية الجودة التعليمية أصبحت مرتبطة بمتغيرات خارجية لها تأثير مباشر وغير مباشر على المؤسسات التعليمية.

2.3أهمية تطبيق الجودة في التعليم العالي:

إن الاهتمام بالجودة في مؤسسات التعليم العالي نبع من النظر، من جانب، إلى التعليم باعتباره سلعة كغيره من السلع لا بد له أن ينافس، وأن يسعى إلى إرضاء مستهلكي تلك السلعة من الطلبة والمجتمع والدولة، فالطلبة يرغبون في الحصول على أفضل المؤهلات للحصول على الفرص الوظيفية التي تزداد شحا بازدياد عدد الخريجين وقلة فرص العمل، وأولياء أمور الطلبة يتطلعون إلى أفضل تأهيل لأبنائهم، أما الدولة فترنو إلى مخرجات تعليمية متميزة تمكنها من تحقيق أهداف خططها التنموية (راتب صايل حمادنة، ،ص232)وتكمن أهمية جودة التعليم العالي في:

-خفض التكاليف في مؤسسات التعليم العالي.

-تحسين المركز التنافسي لمؤسسات التعليم العالي.

-خفض المنازعات بين العاملين في مؤسسات التعليم العالي.

-إرضاء الطلبة ومختلف المستفيدين من خدمات مؤسسات التعليم العالي.

-تشجيع الابتكار والتجديد في مؤسسات التعليم العالي.

3.3معايير الجودة في التعليم العالي :

تتعدد معايير الجودة في مجال التعليم العالي، ومن أهمها تلك المعايير(الغافري صالح بن عبيد،2004،ص75):

– معايير جودة عضو هيئة التدريس :تتمثل معيار الجودة هنا في تأهيل الأساتذة عمليا وسلوكيا وثقافيا ليتمكن من

إثراء العملية وفق العملية التعليمية، ويجب الأخذ بعين الاعتبار حجم الهيئة التدريسية وكفايتهم ومساهمتهم في خدمة المجتمع واحترامهم للمتعلمين(الطلبة.)

–معيار جودة الطالب :تأهيل الطلبة علميا واجتماعيا وثقافيا ليمكن استيعاب دقائق المعرفة، مع مراعاة نسبة عدد الطلبة ومتوسط تكلفة الطالب والخدمات المقدمة له ودافعيتهم واستعداداتهم للتعلم.

– معايير جودة المناهج الدراسية :تقوم على أساس أن الطالب هو محور العملية التعليمية، تمكن جودة المناهج من مساعدة الطالب على توجيه ذاته في دراساته وبحوثه، وتكوين شخصيته وتدعيم اتجاهاتهم أو تغييرها وخلق مهارات جديدة لإثراء مهاراتهم وتحصيلهم الدراسي .ويتمثل قياس جودة المناهج في مستواها ومحتواها وأسلوبها وطريقتها وإمكانية تعبيرها عن الواقع، وتتماشى مع المتغيرات التكنولوجية والتطورات المعرفية.

– معايير جودة البرامج التعليمية :يجب أن تتميز بالبرامج بالشمولية والتكامل والعمق، والمرونة لتستوعب التطورات السريعة الحاصلة اليوم في جميع المجالات، وإلغاء الطرق التّقليدية في التّعليم كالتلقين وحشو أذهان الطلبة بالمعلومات والعمل على جعل الحصص الدراسية أكثر إثارة وحماسة وجعل المتعلم هو محور العملية التعليمية، وإشراكه في تقديم الدروس لتحفيزه على البحث عن المعلومات وتقديمها.

–معايير جودة طرق التدريس :وهي ضرورة تحقيق التكامل في عملية التدريس النظري والتطبيقي وربطها بالواقع(المشاكل البيئية)، ليتمكن الطالب من استيعابها وفهمها وتطبيقها في تجارب حياته.

–معيار جودة تقويم الطلاب:على الأساتذة أن يتنوعوا في استخدام أساليب تقويم أداء الطلبة، مع التزام الموضوعية، الشفافية والعدالة والتدريب المستمر على التقويم والالتزام بالتنوع في اختيار الأساليب، واختيار الأسلوب الأفضل الذّي يحدد المستوى الحقيقي للطلاب وقياس مخرجات التعلم، كوضع نظام فعال لتقويم أدائهم.

– معيار جودة العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع :يجب أن تكون المؤسسة التعليمية متفاعلة مع المجتمع بجميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية، وتلبي حاجاته وقادرة على حل مشاكله، وذلك بوضع تخصصات تخدم سوق العمل.

–معيار جودة الإمكانات المادية :يقوم على توفير المباني وقاعات ومدرجات والتجهيزات وقدرته على تحقيق الأهداف ومدى استفادة الطلبة من بنوك المعلومات والمكاتب وفضاء الانترنت، لأن ذلك يؤثر على جودة التّعليم من حيث تنفيذ الخطط التي تم وضعها أو البرامج التي تم إعدادها.

4.الاندماج في اقتصاد المعرفة لتحقيق جودة التعليم العالي:

مما زاد من مبررات التحول إلى الاقتصاد المعرفي والاندماج فيه هو النمو السريع للمعرفة، والدور الذي أصبحت تلعبه في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها من خلال الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية. وظهور فروع علمية جديدة واتساع مجالات البحث والتطور،

إضافة إلى التطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم حاليا في مختلف المجالات العلمية والتقنية (نجم عبود نجم ،مرجع سابق، ص 22).

1.4متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة :

إن الانتقال لاقتصاد المعرفة يجب أن توفر المقومات التالية (عمر احمد همشري،2002،ص ص221-225):

-تطوير مجتمع المعرفة بكل مستوياته :إن العناصر التي تأسس الاقتصاد يعتمد على المعرفة هو وجود ترجمة فعلية لمجتمع المعرفة، ويكون أفراد هذا المجتمع على قدر كبير من المعرفة، إذ ليست المعرفة فيه حكرا على ذوي الاختصاص ونخب المجتمع، فالشعار في اقتصاد المعرفة هو أن المعرفة للجميع.

-إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده :إذ يجب إجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة وتطبيقها ابتداء من المدرسة الابتدائية إلى التعليم الجامعي، مع توجيه الاهتمام الخاص إلى دعم البحث العلمي والتطوير ومراكزهما المختلفة.

-تطوير أنظمة التعليم :تعد أنظمة التعليم الحديثة المتطورة مكونا أساسيا للبنية التحتية للاقتصاد المبني على المعرفة كدعم المدارس والجامعات وتمويلها، ونشر تكنولوجيا المعلومات فيها، والارتقاء بنوعية المعلمين في شتى مراحل التعليم، وتطوير سياسات تستند إلى استراتيجيات واضحة لتغيير، وتشجيع الإبداع والابتكار وحرية التفكير فيها، جميعها متطلبات لكي تتمكن هذه الأنظمة من تقديم الخدمات المرجوة منها في ظل الاقتصاد الجديد،وعليه فإن الإبداع في أساليب التعليم، واستغلال التكنولوجيا في الحصول على المعرفة وتوليدها يجب أن تكون جزئا لا يتجزأ من عملية التعليم.

-توفير موارد بشرية متميزة :يعد العنصر البشري المبدع المؤهل علميا وفنيا وتقنيا والمدرب تدريبا عاليا العنصر الأهم في اقتصاد المعرفة ومتطلباته الأساسية على اعتبار أنه رأس المال الفكري، إذ أن تكوين القوة البشرية المتعلمة المبدعة والمدربة على فهم التكنولوجيا الحديثة واستيعابها ونقلها وتوطينها وتطويرها المهيأة لدخول عالم المبتكرات والبحث والتطوير، هي القوة الوحيدة التي تستطيع أن تفرز اقتصادا معرفيا متنوعا قويا متماسكا لا يتأثر باضطرابات الاقتصاديات العالمية.

-إيجاد بنية تحتية معلوماتية فاعلة :وتشمل هذه البنية على المكتبات ومراكز المعلومات وبخاصة المكتبات الإلكترونية، وتوفير مصادر المعلومات، وقواعد المعرفة، والتكنولوجيا اللازمة، مما يساعد على الاتصال وتوليد المعرفة وتزايدها.

-إيجاد بنية الكترونية قوية :وتشمل هذه البنية الحواسيب وشبكات المعلومات وبخاصة الانترنيت، والنظم الخبيرة وغيرها، وقد أظهرت الدراسات المنشورة أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد عزز نمو الإنتاجية، وإن إسهام استثمارات تكنولوجيا المعلومات في النمو الإنتاجية يفوق إسهامات الاستثمارات الأخرى، شريطة أن يصاحبه تغييرات تنظيمية مهمة بالإضافة إلى ذلك، فإن تكنولوجيا الاتصال الحديثة تزيد من القدرة على تبادل المعرفة عبر حدود المنظمات، المتخصصة المتعلمة أكثر سهولة، والوصول إلى المعلومات من مواقع متباعدة أكثر سرعة وفاعلية.

-البحث والتطوير :يرتبط اقتصاد المعرفة ارتباطا وثيقا بالبحث والتطوير، إذ تهدف المنظمات على اختلافها من دعم إلى تطوير منتجاتها وخدماتها وتحديثها، وبالتالي حجم رفع مبيعاتها في الأسواق، وأيضا إيجاد حلول سريعة لمشكلات فنية وإدارية ومالية تواجهها، قد تؤثر في معدلات إيراداتها وأرباحها السنوية.

-إيجاد نظم وطنية للابتكار :تواجه منظمات اليوم بيئة معقدة وغير مستقرة وسريعة التغير شديدة التنافسية ولمواجهة هذه التحديات فإن عليها التركيز على الابتكار وتشجيعه حتى تتمكن من المنافسة بدرجة ثابتة.

وأنظمة الابتكار يحسن من عمليات تعلم المعرفة وتوليدها وتزايدها، ويساعد على تطوير منتجات وخدمات جديدة كليا،وأيضا على تحويل المعرفة إلى فوائد اقتصادية .بالإضافة إلى ذلك فوجود أنظمة وقوانين للإبداع والابتكار تشجع المبدعين وتحمي منتجاتهم وحقوقهم، وأيضا السعي إلى ترجمة هذه الإبداعات إلى تقنية تساهم في العملية الإنتاجية ورقي المجتمع معرفيا يعد من الضرورات للتحول إلى اقتصاد المعرفة، كما أن توافر شبكة المعلومات لأغراض التواصل وتبادل المعرفة بين مراكز الإبداع والبحث والمعرفة ضرورة أيضا، إذ تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا مهما في تشجيع المعرفة وطنيا وإقليميا ودوليا، وأصبحت أحد الأدوات في الإبداع والابتكار وفي تفعيل نظام الوطنية للإبداع.

-توافر البيئة القانونية والتشريعية ومناخ عام :يضمن الحرية والشفافية في تداول المعلومات وتنقلها وتدويرها بلا عوائق، بالإضافة إلى بنية الاتصالات قوية تسمح بتدفق البيانات وتبادل الخبرة والمعرفة بسرعة بين الدول ومنظماتها المختلفة.

-الانتقال إلى مرحلة المنظمات الرقمية :من خلال تبني الدور الملائم حيال التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأيضا الانتقال إلى الهياكل التنظيمية الشبكية المرنة.

2.4القيمة المضافة للمعرفة في ظل اقتصاد المعرفة:

إن اقتصاد المعرفة مفهوم يقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد ومعالجة قضاياه ومشكلاته المختلفة، وفي القيام بالأنشطة الاقتصادية وفي توسعها، وتطورها ونموها، وما يرتبط بها من صناعات وخدمات، ويتسع معه الاستثمار في تكوين رأس المال المعرفي لتحقيق إنتاج معرفي بدرجة مهمة ومتزايدة .وقد أدركت كثير من المنظمات والدول أن الاستثمار في الأنشطة كثيفة الاستخدام للمعرفة أصبح محددا أساسيا لقدراتها التنافسية على المستوى الدولي. (عمر احمد همشري،مرجع سابق،ص186)

فاقتصاد المعرفة يحقق القيمة المضافة للمعرفة من خلال (نفس المرجع السابق، ص ص215 -217.):

-أنها تسعى إلى تحسين الإنتاجية، وذلك من خلال تقديم منتجات جديدة، وكذلك تحسين المنتجات القائمة في

تحقيق قيمة مضافة عالية مقارنة مع المنتجات السابقة، وتساعد في تحسين عمليات الابتكار في المنظمة، لذا ترتبط القيمة المضافة للمعرفة بإنتاجية الوحدة الاقتصادية، وبذلك تعد تعبيرا سليما عن كفاءتها الإنتاجية.

-أنها تساعد في تحسين الأداء لدى العاملين، وذلك من خلال تلبية حاجاتهم المعرفية وإثرائهم معرفيا ومهاريا،

وأيضا في تكوين اتجاهات إيجابية لديهم نحو العمل والإدارة والمنظمة على حد سواء، وزيادة ارتباطهم بالمنظمة وولائهم لها، وذلك على أساس أن الإضافة للثروة الناتجة عن تطبيقهم للمعرفة لابد أن يعقبها زيادة نصيب كل الأطراف المشاركة في هذه الإضافة، وعليه فإن إدارة القيمة المضافة للمعرفة توجه الانتباه إلى نصيب العاملين من القيمة المضافة للمعرفة، مما يؤدي إلى زيادة دافعيتهم، ومن ثم تحسين أدائهم في العمل.

-أنها مؤشر لكفاءة المنظمة وفعاليتها، إذ ترتكز فلسفة القيمة المضافة للمعرفة على ابتكار هذه القيمة التي تلبي حاجات أصحاب المصالح في المنظمة، ويعد عدم إضافة قيمة للمعرفة إلى جوانب القصور في المنظمة.

-أنها تنظر إلى العمل المعرفي على أنه استثمار يتطلب تنمية العاملين وتأهليهم على أفضل وجه ممكن على اعتبار أنهم من مصادر تجويد الأداء وإثرائه في المنظمة، وبذلك ترتكز إدارة القيمة المضافة للمعرفة على البعد البشري للمنظمة في مدخلاتها البشرية أو في المكونات التي تتعامل معها عن خارجها، مع مراعاة البعد النفسي لكليهما.

-أنها تعتبر الإنسان ومنظومته القيمية متغيرا حاسما له دلالته في أي تغيير منظمي فعال ومقبول ضمن المنظومة الثقافية للمنظمة، وبالتالي فهي تعطي المناخات الثقافية الداعمة لبرامج إدارة المعرفة، وتطوير منظومات قيمية للعاملين كالتعاون والتشارك وغيرها أهمية بالغة، وهي قيم ذات أبعاد أخلاقية مضافة للمعرفة وإدارتها، وتضفي قيمة عليا على الأداءات المنظمية، وذلك بغرض تحقيق أبعاد الجودة والفعالية القصوى .

-أنها تتجاوز في رؤيتها مفاهيم التعاون إلى مفاهيم المشاركة في المعرفة، وإلى تجسيد مفاهيم الثقة والمبادأة والإحساس بالأمن والطمأنينة بين العاملين وتعميق سبل التفاهم واحترام التباينات والتميزات بينهم بغرض تشجيع المبادرات المعرفية المتجددة لديهم، والوصول إلى بيئة تسودها التشاركية في الجهود المعرفية.

-أنها تسعى إلى تحسين عملية صناعة القرارات في المنظمة، إذ أن إدارة القيمة المضافة للمعرفة تستند إلى دراسة تعتمد منظومة من الحقائق والمفاهيم والمعلومات التي تعمل المنظمة ضمن أطرها في الوقت الذي تحترم المقدرات التجديدية للعاملين، ومن المعلوم أن القرار الإداري ذو القيمة المضافة يتطلب قائدا يعتمد شمولية الترابط بين مكونات مادية المحسوسة للقرار وبين أبعاده اللامادية أو المعرفية، وتعد الأخيرة أبعادا حاسمة وضرورية في عملية صناعة أي قرار له قيمة منظمية مضافة.

إذن وبناءا على ما تقدم فإن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي لذا يجب الاهتمام بالمعرفة كعنصر إنتاجي رائد.

3.4أثر اقتصاد المعرفة على جودة التعليم العالي:

في ظل الاقتصاد المعرفي أصبحت المنافسة لاتقاس بمجرد الزيادة في الإنتاجية، بل تقاس بالقدرة على الإبداع والابتكار، والإنفاق على البحث العلمي وتطوير القطاع التعليمي، وهي الدعامة الحاسمة لمواكبة تطور العالم ومجاراة سرعة الإنتاج.لذا تجتهد مؤسسات التعليم العالي باستمرار للتميز ولضمان الجودة في خدماتها التعليمية والبحثية وفي خدمة المجتمع حتى تكون مخرجاتها متميزة ومتواءمة مع متطلبات السوق .

ولعل أهم ما يؤكد أن اقتصاد المعرفة يؤثر على جودة التعليم العالي هو (ماجدة محمد أمين، إيناس إبراهيم حويل، ماهر أحمد حسن، 2005،ص720):

أ-التقدم العلمي والتكنولوجي:مع الانتقال من عصر الصناعة الذي يعتمد على رأس المال إلى عصر المعلومات الذي يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة، فرض هذا التقدم، على التعليم أن يكون تعليما من أجل الجودة، وخاصة أن الثورة التكنولوجية قد قللت من فرص العمل أمام الفرد المتعلم تعليما أقل جودة .ولهذا أصبح التعليم مطالبا بإعداد فرد يستطيع التعامل مع المواقف المتجددة، ويتابع التطورات المتلاحقة والمتسارعة في مجال عمله وغيره من مجالات اهتمامه.كما أصبح مطالبا بإعداد وتخريج نوعية جديدة من المتعلمين الذين لا يحوزون المعرفة فحسب، وإنما يمتلكون القدرة على التعلم مدى الحياة وتطوير معارفهم ومهاراتهم باستمرار .

ب-الانفجار المعرفي: يعيش العالم اليوم في عصر يتصف بالثورة العلمية والمعرفية، حيث وصل الرصيد العالمي من المعرفة إلى حد الانفجار و أصبحت المعرفة والاكتشافات العلمية تتراكم بمعدلات سريعة مجتمع تعتمد قوته على الإبداع والتنظيم والاختراع وامتلاك المعلومات، وأصبحت قدرة الشعوب تقاس بعدد علمائها وباحثيها.

ج-التغيرات الاقتصادية العالمية :أصبح النظام الاقتصادي العالمي اليوم نظاما تحكمه أسس عالمية مشتركة وتديره منظمات عالمية ذات تأثير في كافة اقتصاديات الدول، كما أدى ظهور التكتلات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية إلى تزايد حدة المنافسة بين الدول على إنتاج الأجود والأقل تكلفة .وقد أدت هذه التغيرات إلى زيادة الطلب على الخريج الجامعي الذي يمتلك مهارات علمية وبحثية عالية المستوى وتجعله قادرا على المنافسة العالمية وفهم التطورات العالمية والتكيف معها، هذا بالإضافة إلى الاستفادة إلى أقصى ما يمكن من التقنيات الحديثة وكيفية تطويرها وإنتاجها.

وبالتالي نجد أن اقتصاد المعرفة وكل ما نتج عنه يجعل لمؤسسات التعليم العالي مكانة علمية متميزة ولخرجيها قيمة حقيقية معترفا بها على الصعيدين المحلي والعالمي.

5.الخاتمة:

اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه، ويقوم على تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة) علميا ومعرفيا كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، معتمدا على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري وكسلعة إستراتيجية وكخدمة وكمصدر للدخل القومي.

ففي ظل الاقتصاد المعرفي تعتبر المعرفة المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي،حيث يتميز بخصائص متعددة تعد بمثابة الأعمدة التي يرتكز عليها، والطاقة التي تحركه وتدفعه نحو تسريع نمو الاقتصاد.

وعليه ومن خلال ما سبق نتوصل مجموعة من **النتائج** وهي:

-اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد القائم على المعرفة المتميزة والمستندة على إنتاج واستخدام وتوزيع المعارف والمعلومات والاستثمارات ذات التقنية العالية والصناعات ذات التقنية الحديثة وتحقيق مكاسب في الإنتاجية المرتبطة بها.

-يقوم اقتصاد المعرفة على ركائز أساسية أهمها: الابتكار (البحث والتطوير)، التعليم،البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحاكمية الرشيدة.

-الاندماج في الاقتصاد المعرفي شرطان أساسيان هما إقامة بنى تحتية تكنولوجية متطورة والاستثمار في الرأس مال الفكري.

وعلى ضوء ما سبق نقدم بعض **الاقتراحات** التالية:

-التركيز على إدارة المعرفة وتفعيل آلياتها.

-الاستثمار في التعليم، التدريب والابتكار بهدف الرفع المستمر لمستويات الإنتاجية.

-تطوير نظم المعلومات خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والمعرفة.

-الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية.

-تعزيز مستويات تراكم رأس المال المعرفي.

6.قائمة المراجع:

- Porat, Marc U and Rubin, Michael R(1977),The Information Economy,office of telecommunication special publication, US department of commerce, Washington, (9Volumes).
- Dominique Foray (2000), L'économie de la connaissance, Paris, Edition la Découverte
- نجم عبود نجم ،(2008)،إدارة المعرفة –المفاهيم والاستراتيجيات- ،الأردن،عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
- ربحي مصطفى عليان(2007) ،إدارة المعرفة،الأردن،عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .
- OECD, (1996),The Knowledge-Based Economy'', General Distribution OECD/Gd ,p102.
- Manuel Zacklad(2001) , Michel Grundstein , Management des connaissances: modèles d`entreprise et applications, Paris, Hermès sciences publications.
- Graham Stoft,(2002), Human capital policies for the knowledge economy presentation preparad for national overnos, Association conference, Reaching new heights: advancing work force policy through innovation and reauthorization, Washington, 09,novembre.
- فليح حسن خلف(2008)، اقتصاد المعرفة،الأردن،عمان: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- الاسكوا،(2003)، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكارات في المجتمع المبني على المعرفة:نيويورك ، الأمم المتحدة.
- العاجز فؤاد ،نشوان جميل،(2006)،تطوير التّعليم الجامعي لتنمية المجتمع الفلسطيني في ضوء إدارة الجودة الشاملة الجودة في التّعليم العالي .مج 1 ،ع 10.
- ربيع قرين وعبد السلام زايدي،(2004)، جودة الخدمة التعليمية في المؤسسة الجامعية :بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد،بحوث المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة، الأردن،4/2 أفريل.
- الطراونة أخليف (2010)،ضبط الجودة في التّعليم العالي وعلاقته بالتنمية، البرنامج الأكاديمي للأسبوع العلمي الأردني الخامس عشر،الأردن: هيئة اعتماد مؤسسات التّعليم العالي.
- راتب صايل حمادنة،" أثر تطبيق معايير ضمان الجودة وأساليب التقويم الحديثة في تطور التفكير الإبداعي"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة،الأردن،عمان، المجلد3 ، العدد12 .
- الغافري صالح بن عبيد(2004)،درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المدارس التّعليم الأساسي بسلطنة عمان كما يتصورها مدير والمدارس، رسالة ماجستير غير منشورة .جامعة اليرموك.
- عمر احمد همشري،(2012)،إدارة المعرفة الطريق إلى التميز والزيادة،الأردن:دار صفاء للنشر والتوزيع.
- ماجدة محمد أمين، إيناس إبراهيم حويل، ماهر أحمد حسن، (2005)،الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي :دراسات تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول، في المؤتمر السنوي الثالث عشر حول الاعتماد وضمان الجودة في المؤسسات التعليمية، القاهرة.